ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The position of the Gulf Cooperation Council States on the Iranian Nuclear Program from 1991-2016.

M.D. Nagham Akram Abdullah Al-Jumaili

Al-Mustansiriya University / College of Basic Education

* *Corresponding author: E-mail* :
aljumailyunagham@gmail.com

Keywords:
Gulf,
Iran,
nuclear,
US,
summit

ARTICLE INFO

Article history:
Received 28 Dec. 2020
Accepted 18 Jan 2021
Available online 20 Apr 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

ABSTRACT

The Middle East region witnessed a nuclear arms race among several countries, and each of these countries justified the development of its nuclear programs according to its own goals and the internal and external circumstances it is going through. For example, Iran justified its development of its nuclear programs for peaceful purposes and its need for renewable energy to support its economy, while The United States and the Gulf Cooperation Council countries saw that Iran is carrying out secret programs for the purpose of obtaining nuclear weapons in order to create a regional and international balance for it. All of this prompted the countries of the Gulf Cooperation Council to take several steps to stand up to these nuclear programs, the first of which is to invest its alliance with the United States and push it to pursue Iran in forums. The international community and economically besieged for the purpose of stopping the work on these programs, and sought to support nuclear programs in other countries, especially Pakistan, which launched the Islamic bomb to gain Islamic support in the face of the Israeli-Indian nuclear program, and the attempt of the Gulf Cooperation Council countries to develop nuclear programs and set long-term plans from In order to maintain its security in the face of the challenges it faces.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.16

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني ١٩٩١-٢٠١٦م (دراسة تاريخية).

م.د. نغم اكرم عبدالله الجميلي/ الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية

الخلاصة:

شهدت منطقة الشرق الاوسط سباقا للتسلح النووي بين دول عدة ، وكل دولة من هذه الدول بررت تطوير برامجها النووية بحسب اهدافها الخاصة وما تمر به من ظروف داخلية وخارجية ، فمثلا ايران فقد بررت قيامها بتطوير برامجها النووية هو لأغراض سلمية وحاجتها للطاقة المتجددة في دعم اقتصادها ،

فيما رات الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ان ايران تقوم ببرامج سرية لغرض الحصول على السلاح النووي كي يهيئ لها توازنا اقليميا ودوليا ، دفع كل ذلك دول مجلس التعاون الخليجي اتباع خطوات عدة للوقوف بوجه هذه البرامج النووية اولها استثمار تحالفها مع الولايات المتحدة ودفعها لملاحقة ايران في المحافل الدولية ومحاصرتها اقتصاديا لغرض ايقاف العمل بهذه البرامج ، وسعت الى دعم برامج نووية في دول اخرى لاسيما باكستان التي اطلقت على قنبلتها القنبلة الاسلامية لتحظى بالدعم الاسلامي في مواجهة البرنامج النووي الاسرائيلي – الهندي ، ومحاولة دول مجلس التعاون الخليجي تطوير برامج نووية ووضع خطط على المدى البعيد من اجل المحافظة على امنها بوجه التحديات التي تواجهها .

المقدمة

وجدت دول الخليج العربي بأنها دول تتمتع فيما بينها بوحدة جغرافية تتمثل في وقوعها على الخليج العربي وتجمعها روابط عدة ، منها سياسية تتمثل في نظام الحكم الذي يقوم على اساس ملكي وراثي ، كما أن وحدة شعوبها من ناحية الانتماء العربي ، ويجمعها الدين الاسلامي الحنيف ، فضلا عن التكامل الاقتصادي ووجود النفط بكميات هائلة في هذه الدول ، وما يحدث على الساحة الدولية والاقليمية من مشاكل وصراعات تنعكس بمجملها على دول هذه المنطقة الحيوية من العالم ، ومن هذا المنطلق ارتأت دول الخليج العربي أن توحد جهودها وامكانياتها ووحدة قرارها الخارجي حفاظا على سيادتها ووحدة اراضيها والوقوف مجتمعة بوجه كل المخاطر التي قد تتعرض لها ، وذلك بتأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م ، وكانت قضية البرنامج النووي الايراني احد ابرز القضايا التي تصدرت اهتماما من قبل دول المجلس ، والتي أخذت حيزا كبيرا في مناقشتها اثناء جلسات المجلس ، وضمنت قراراتها النهائية الصادرة بالإشارة اليها والى المخاطر الناجمة عنها في حال استمرت ايران في تطويرها وضرورة حلها ، وتابعت وبشكل مستمر طرح القضية في المحافل الدولية ، وتواصلت مع عدة دول لاسيما الولايات المتحدة الامريكية من أجل وضح حد لهذه القضية ، من هنا جاءت اهمية موضوع بحثنا الموسوم **(موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني ١٩٩١-٢٠١٦م (دراسة تاريخية)** ، والذي تكون اولا: من ملخص ومقدمة ، وعن تأسيس مجلس التعاون الخليج وما تضمنه نظامه الاساسي واهدافه ، والهيكل التنظيمي للمجلس، أما ثانيا فقد تضمن مواقف دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الايراني للمدة من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٦ ، والحقت بالبحث خاتمة تضمنت الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة ، فضلا عن قائمة بالمصادر العربية المترجمة .

اولا –مجلس التعاون الخليجي:

يعد مجلس التعاون الخليجي بانه منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وهناك دول اخرى مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة إذ يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس, ومنها الرياضية والصحية والثقافية [١]، وتنفيذا لبيان مؤتمر وزراء خارجية كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر ، والبحرين، وسلطنة عمان، المنعقد في الرياض بتاريخ ٤ شباط عام ١٩٨١ عقد اجتماعا في الرياض يومي ٢٤–٢٥ شباط عام ١٩٨١ لجنة الخبراء لوضع نظام داخلي متكامل لمجلس التعاون والنقاش بشأن نظامه الاساس، وفي ٧– ٨ آذار عام ١٩٨١ عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناء على ورقتي عمل قدمتها سلطنة عمان والكويت في ٩–١٠ آذار عام ١٩٨١ ، وبعد عقد اجتماع عمان ومناقشة مشروع نظامه الأساسي ، وفي ٢٥ لغاية ٢٧ أيار عام ١٩٨١ عقد الاجتماع لأول قمة لدول مجلس التعاون في ابوظبي والذي أعلن في جلسته الافتتاحية التوقيع من لدن المجتمعين على نص النظام الأساسي للمجلس واصطلح على تسميته مجلس التعاون الخليجي [٢] ، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه [٣].

يشتمل النظام الأساسي على مقدمة تضمنت الخصائص المشتركة للدول الأعضاء و٢٢ مادة تقسم إلى ستة مواضيع الأول: يتعلق بمواضيع عامة عن المجلس والثاني: عن أهدافه ، والثالث والرابع: عن هيكله ووظائفه الهيكلية التنظيمية والخامس: الالتزامات والاختصاصات والسادس عن تنفيذ وتعديل وإيداع الميثاق [٤].

أهداف المجلس:

لمجلس التعاون الخليجي أهداف يسعى الى تحقيقها ولعل أهمها ما يلي :

العمل على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في كافة المجالات وصولا إلى وحدتها ، فضلا عن تعميق وتوثيق الروابط والصلات ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين: الإقتصادية والمالية والتجارية والتعليمية والصحية والإعلامية وغيرها من المجالات [٥].

على ضوء ما سبق ذكره يلاحظ ان لمجلس التعاون الخليجي هدف اقتصادي واجتماعي بشكل ومحدد ، بينما حدد الهدف السياسي للمجلس في النصوص العامة ، أما الأهداف العسكرية والأمنية فيمكن ملاحظتها من خلال الأسباب والدوافع التي كانت وراء تشكيل المجلس.

الهيكل التنظيمي للمجلس.

يتكون الهيكل التنظيمي للمجلس من الأجهزة الرئيسية التالية: [٦]

١_ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

٢_المجلس الوزاري.

٣_الأمانة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة صلاحية إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

يأخذ هيكل السلطة في المجلس شكلا هرميا فعلى رأس الهرم الدستوري يأتي المجلس الأعلى المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء ،وله سلطة اتخاذ القرار في القضايا الجوهرية فحسب، إذ يلتقي قادة هذه الدول كل عام دوريا، لمرجعة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، ويناقش أيضاً التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والأمانة العامة تمهيدا لاعتمادها والأخذ بنتائجها.

إنّ المجلس الوزاري يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ويلتقي كل ثلاثة أشهر ليقر توصيات اللجان الوزارية، ويستمع إلى تقارير الأمانة العامة عن سير العمل ومشاكله، ويعطي توصياته لتجاوز المشاكل، وفي القاعدة لجان وزارية عديدة انبثقت منها لجان فنية مهمتها تقريب القوانين وتوحيد الخدمات وأعداد استراتيجيات موحدة.

إما الأمانة العامة فقد أعطاها النظام الأساسي حق متابعة والإشراف على تنفيذ القرارات وتقديم المقترحات وإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق.

في حين كانت هيئة فض المنازعات والتي تتصل بالمجلس الأعلى تتولى فض المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء.

لقد وقع أعضاء مجلس التعاون في الرياض على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في١١ تشرين الثاني عام ١٩٨١ والتي تضم مقدمة وسبعة فصول مقسمة إلى ٢٨ مادة تغطي المجال الاقتصادي والتي توكد على معاملة مواطنيها من دون تفريق أو تميز في المجالات التالية: حرية الانتقال والعمل والإقامة، وحق التملك والإرث وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، فضلاً عن حرية انتقال رؤوس الأموال ، ونصت المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس على أن يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤شباط عام١٩٨١، والدول الست هي كل من المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، قطر، الكويت [٧].

ثانيا: موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني ١٩٩١-٢٠١٦م :

بدأ البرنامج النووي الإيراني بصورته الاولية عام ١٩٥٦م إذ تمت المصادقة على تأسيس المركز الذري التابع لجامعة طهران والى جانب ذلك الاجراء وقعت الحكومة الإيرانية اول اتفاقية للتعاون النووي مع الولايات المتحدة الامريكية، وتبلورت فكرة إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث عام ١٩٥٧، وفي غضون عام ١٩٦٠ اسست الحكومة الايرانية في عهد محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩م بصورة فعملية (مؤسسة الطاقة النووية الإيرانية) و(مركز طهران للأبحاث النووية)، الا ان الاخير لم يأخذ دوره في مجال البحوث النووية بشكل عملي الا في العام ١٩٦٧ حينما الحق بجامعة طهران وأشرفت عليه مؤسسة الطاقة النووية الإيرانية [٨]، وبمجرد أن بدأت باكورة اعماله البحثية في المجال النووي قدمت له

الادارة الأمريكية مفاعلا نوويا بطاقة خمسة ميغاواط بهدف اجراء ابحاث في المجال العلمي يكون خاضعا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة [٩]، وفي الاول من كانون الثاني عام ١٩٦٨م وقعت الحكومة الإيرانية على معاهدة الحد من إنتاج وتجربة الاسلحة النووية ، واصبح التوقيع نافذا في ٣ اذار عام١٩٧٠م بأنها ليس لها الحق في إنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية [١٠]، وبعد ازمة الحظر النفطي بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣م اتجهت إيران بشكل جدي نحو الطاقة النووية لغرض توفير النفط للتصدير وعلى ذلك الاساس قام الشاه بتأسيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية عام ١٩٧٣م ، وبدأ واحدا من اكثر البرامج النووية طموحا في الشرق الاوسط والذي كان من المخطط ان يمد إيران بما يقرب من ثلاث وعشرين محطة نووية وبطاقة عشرين الف ميكاواط [١١]، وسعت المؤسسة الى توقيع اتفاقات مع الشركات الفرنسية والألمانية والأمريكية وكان من اهمها الاتفاق الذي ابرم عام ١٩٧٤ مع شركة كرافتويرك الألمانية الغربية [١٢].

بدأ الشروع بالبرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة في عام ١٩٧٤ حينما وقع الشاه آنذاك اتفاقية للتعاون النووي مع فرنسا، والتي تضمنت اقامة برنامج متخصص في عمليات تركيز اليورانيوم، وبعد ذلك ابرمت إيران اتفاقية اخرى في عام ١٩٧٦، مع شركة (سمنز) الألمانية، تقضي بقيام الشركة بإنشاء مفاعلين نوويين في مدينة (بوشهر) في جنوب إيران [١٣] ، وفى العام نفسه وقعت الحكومة الإيرانية اتفاق غير معلن مع حكومة جنوب أفريقيا لاستيراد المواد الضرورية للصناعة النووية ، منها شراء اليورانيوم، وقدمت طلباً الى الأرجنتين لشراء معمل لإنتاج ثاني أوكسيد اليورانيوم ومصنع لإنتاج الوقود النووي، ومصنع لإنتاج الماء الثقيل، وصوامع وقود لتصنيع البلوتونيوم[١٤].

وفي اواخر ايام حكومة الشاه من عام ١٩٧٩ قد وقعت حكومته على عدة اتفاقيات تتعلق بتأسيس عدد من المفاعلات النووية يصل عددها الى ست مفاعلات ، وعمل في الوقت ذاته الى محاولة استيراد اثنا عشر مفاعلا نوويا من دول اوربية اخرى هم في الاصل من الاعضاء في النادي النووي [١٥]، وطلبت إيران من الهند تزويدها بمفاعل من صنعها بطاقة عشرة ميكاواط، في طهران، كما عملت إيران على جذب علماء الذرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي (السابق)[١٦].

تعاني إيران من صعوبات عدة في تنفيذ برنامجها النووي منها تدهور الوضع الاقتصادي، وصعوبة الحصول على العملات الاجنبية، ومساعي الولايات المتحدة لعرقلة جهود إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية، فضلا عن صعوبة الحصول على المواد التي تدخل في صناعة القنبلة النووية، فضلاً عن قلة المعرفة والتدريب لدى الكوادر الإيرانية في هذا المجال[١٧]، كما أدى سقوط نظام الشاه واستلام الخميني للسلطة في شباط عام ١٩٧٩ إلى إيقاف العمل بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها في السابق [١٨]، كما مارست بعض الدول الخليجية بعد قيام الثورة الإسلامية ضغوطا على الولايات المتحدة جعلتها تبذل جهودا لمنع إيران من إستكمال برنامجها النووي [١٩]، وفي عام ١٩٨٣ أعيد الاهتمام بتكنولوجيا الليزر في عمليات التخصيب ، وفي عام ١٩٨٤ بدأ العمل في مفاعل طهران النووي للأبحاث وفي عام ١٩٨٦ أعلن الخميني عن التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية كبداية لنشاطها [٢٠]، وفي

عام ١٩٨٧ وقعت الحكومة الإيرانية إتفاقية تعاون مع نظيرتها الباكستانية، كما وقعت إيران والصين اتفاقية التعاون الفني والتقني امدها عشرة أعوام لتدريب العلماء الإيرانيين في الصين (٢١).

وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في ٨ اب عام ١٩٨٨م واصلت إيران السعي نحو اعادة بناء المفاعلات النووية ، ففي عام ١٩٩٠، أبرمت إيران والصين اتفاقية لمدة عشر سنوات، تقضي بقيام الصين بأنشاء مفاعلات للأبحاث النووية في إيران، مع توفير مستلزماتها الذرية وتدريب العلماء الإيرانيين على كيفية تشغيلها، كما عقدت إيران اتفاقية للتعاون النووي مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، يقوم الاتحاد السوفيتي بمقتضاها بتزويد إيران بمفاعلات نووية، وكذلك تدريب العلماء والفنيين الإيرانيين في روسيا، كما اتفقت إيران في ايلول عام ١٩٩٢، مع باكستان على تدريب كوادرها في المراكز الباكستانية ، وبموجب الاتفاقية وافقت الصين على اقامة مفاعلين نوويين بطاقة (٣٠٠) ميجا واط في مدينة (استغلال) قرب بوشهر [٢٢].

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أدركت إيران انه من الضروري إعادة احياء برنامجها النووي، لذلك قامت بدعم عدد من الأنشطة المتعلقة بتصميم الاسلحة ودورة الوقود النووي التي قسمتها إلى ثمانية مواقع منها(طهران، أصفهان، خرج، دار خوفين ، غورجان ، معلم كلايه ، ساغاند (يزد) بوشهر) [٢٣]، وقد اثار البرنامج النووي الإيراني حفيظة (إسرائيل)، التي شنت حملة على إيران، بدعوى انها تسعى لامتلاك الاسلحة النووية، وانها تهدد الاستقرار في المنطقة[٢٤]، ترافق ذلك مع تقارير وكالة المخابرات الامريكية (CIA)، التي افادت بأن البرنامج النووي الإيراني يتضمن برامج خاصة لانتاج أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما أدى الى قيام منظمة الطاقة الدولية إلى القيام بعمليات تفتيش للمفاعلات الإيرانية خلال الاعوام (١٩٩٢،١٩٩٣، ١٩٩٤)، والتي أكدت خلو هذه المواقع من أية برامج عسكرية[٢٥].

لقد أصبح لاعضاء مجلس التعاون الخليجي إدراكا جماعيا بخطورة نشاطات ايران النووية على امنها الاقليمي، ولهذه المخاوف الامر ما يبرره ، لاسيما بعد ان اصبحت وسط مجموعة من الدول التي تمتلك برامج نووية منها (الهند، باكستان، إيران وإسرائيل)، فالموقف الخليجي لم يتجاهل القضية النووية وتحديداً إيران ، وإنما يؤكد مسالة ابعاد المنطقة عن خطر الاسلحة النووية [٢٦] .

لم تخاطب دول مجلس التعاون الخليجي إيران مباشرة بوقف المشروع النووي الإيراني، ولم تسعَ لأقناع إيران بضرورة التخلي عن تخصيب اليورانيوم، إلا أن سعي إيران لإمتلاك الأسلحة النووية أثار قلق دول مجلس التعاون الخليجي وتخوفهم من سعي إيران لشراء صواريخ متوسطة المدى من كوريا الشمالية يمكنها أن تحمل رؤوسا كيميائية [٢٧] .

وبناء على طلب دول مجلس التعاون الخليجي من الولايات المتحدة على تحذير روسيا بإيقاف تعاونها مع إيران بعد إعلان روسيا توقيعها اتفاق مع الاخيرة بإكمال مفاعل بوشهر النووي، وقامت

بعرقلة التعاون العسكري النووي بين روسيا وإيران عام ١٩٩٤ أثناء زيارة الرئيس الروسي الاسبق بوريس يلستن (Boris Yelestin)١٩٩١-١٩٩٩م الى واشنطن، اذ صرح تحت ضغوط الولايات المتحدة بإيقاف مبيعات الأسلحة الروسية لطهران بإستثناء المبيعات التي تم الاتفاق عليها ضمن العقود المبرمة ،الا ان روسيا عادت وقامت في كانون الثاني عام ١٩٩٥، بانشاء مفاعلين بطاقة (١٠٠٠) ميكاواط في مدينة بوشهر، مقابل مليار دولار[٢٨].

كما عملت دول مجلس التعاون الخليجي على احباط محاولة ايران في الحصول على مواد نووية نادرة من كازخستان، اذ قامت الولايات المتحدة بشراء كامل مخزون المصنع من مادة اليورانيوم والتي تكفي لصنع عشرين راسا نوويا، وضغطت على بريطانيا وفرنسا والارجنتين والبرازيل والهند لمنعها من التعاون مع إيران في المجال النووي وبالفعل عدلت الهند عن بيع مفاعلات نووية لإيران لوضعها في محطة بو شهر ، وجعلت الصين تتعهد خطيا بوقف تعاملها النووي مع إيران، واحبطت بيع جهاز من الأرجنتين يحول اليورانيوم الطبيعي الى يورانيوم مشع بدرجة عالية لاستخدامه في صنع الاسلحة النووية [٢٩].

لقد صرح مسؤول البرنامج النووي الايراني والناطق الرسمي باسم فريق المفاوضات حسين موسويان الذي وجهت له ايران تهمة التجسس لصالح الدول ، ولجأ للعيش في امريكا ، ((إن لدى إيران امكانية إنتاج الاسلحة النووية في وقت استثنائي)) ، وأضاف، ((إنها قد تعدت المرحل الاولى لإنتاج الأسلحة النووية وفي أي وقت من الممكن أن تنتج القنابل النووية))، مبينا السبب الذي يحول دون ذلك نهجها الاسلامي الذي حرم استخدام أسلحة الدمار الشامل التي رأت القيادة الدينية بضرورة الابتعاد عن استخدامها ضد الغير، واوضح ان الزيارة غير معلنة التي قام بها الى الرياض في عام ١٩٩٥ حينما كان سفيراً لايران لدى ألمانيا ، قد بددت الخلاف واعادت العلاقات بين ايران والمملكة العربية السعودية، والتي كشف تفاصيلها في حديثه لصحيفة الرياض ،اجتمع خلالها مع القيادة السياسية هناك ، بعدها تم الاتفاق على مجموعة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والثقافية حسنت العلاقة بين البلدين مدة عشرة سنوات، مبينا ان توطيد العلاقة بين البلدين يتطلب الرجوع دائما الى تلك الاتفاقات ، وانتقد المسؤول الإيراني الذي شغل منصب مستشار لرئيس مصلحة تشخيص النظام هاشمي رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧م ابتعاد مجلس التعاون الخليجي عن المفاوضات النووية بين الدول الست وإيران، داعياً إلى حوار إقليمي بين الجانبين بدلاً من منح تفويض كامل للدول الغربية[٣٠].

وفي القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة عام ١٩٩٦ صدر بيانا ختاميا لها ، وقد نص صراحة إلى قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لإقتناء وبناء أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات المشروعة [٣١].

وشعرت دول مجلس التعاون الخليجي بالقلق حينما كشفت بعض فصائل المعارضة الإيرانية، التي تُسمى منظمة مجاهدي خلق، في مؤتمر صحافي في واشنطن عام ٢٠٠٢ عن معلومات جديدة حول

النشاط النووي الإيراني، وأعلنت عن وجود منشآت نووية سرية في (عبالي، وناتنز ، وآراك) أثرت تلك التسريبات على المجتمع الدولي ككل، لا سيما الولايات المتحدة، وأصبحت القضية النووية واحدة من أهم أولويات السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة، لا سيما خلال مدة جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) وباراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) ، إذ ادعت الولايات المتحدة أن إيران أخلّت بتطبيق المادة الثانية من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) ، وطالبتها بوقف تخصيب اليورانيوم ، كما طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بإرسال الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن في الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة بحقها [٣٢] .

وبعد إن استمرت إيران بمواصلة أبحاثها في هذا المجال اقترحت الدول الأوروبية الثلاث: فرنسا وبريطانيا وألمانيا في شهر آب عام ٢٠٠٣، وفي عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥)، إجراء مفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي ، وكلف الرئيس خاتمي ، في ذلك الحين ، سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي، حسن روحاني، برئاسة وفد الحكومة الإيرانية المفاوض، الذي ضم الخبير محمد جواد ظريف ، وفي تشرين الأول عام ٢٠٠٣ ، وافقت إيران على تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، الذي يتيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بعمليات تفتيش على مواقعها النووي، ثم أعلنت إيران، في تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ ، وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، الا انه في شهر حزيران عام ٢٠٠٥ ، حينما فاز أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣) في انتخابات الرئاسة الإيرانية، أعلنت حكومته في شهر آب من السنة نفسها، عزمها على العودة إلى عمليات تخصيب اليورانيوم، وكانت إيران قد أقامت موقعين للتخصيب هما : موقع ناتنز الأكثر أهمية، وموقع فوردو ، الذي أقامته بالقرب من مدينة قم على بعد مئات الأمتار في عمق الأرض كي تحميه من الضربات الجوية ، كما أقامت في آراك مفاعلاً للأبحاث يعمل على الماء الثقيل [٣٣].

وذكر موسويان تفاصيل زيارته للرياض عام ٢٠٠٥ برفقة الدكتور حسن روحاني الذي كان المسؤول عن مفاوضات البرنامج النووي ، واثناء الاجتماع الذي عقد مع الجانب السعودي ، تعهد الجانب الايراني بانه على إستعداد للتعاون في المجال النووي مع الرياض ودول المنطقة جميعا، من اجل تحسين العلاقة وطمأنة هذه الدول وتبادل الثقة معها [٣٤] .

أما ايران فقد صرحت من ناحيتها دائما ان برنامجها النووي هو لاغراض سلمية وليس موجها ضد دول الخليج العربي او غيرها ، إذ بادر حسن روحاني المسؤول عن المفاوضات النووية آنذاك بزيارة دول مجلس التعاون الخليجي في شهر حزيران عام ٢٠٠٥م بين فيها حرص إيران على التأكيد ان انشطت برنامجها النووي لاهداف سلمية لا اكثر، وأنه موافق للضمانات والانظمة والقوانين التي شرعتها المنظمات العالمية، مما اوجد ارتياحا من قبل المملكة العربية السعودية تبعه تفهم خليجي [٣٥]

إلا ان دول مجلس التعاون الخليجي بينت في القمة السادسة والعشرين التي عقدت في ابو ظبي كانون الاول عام ٢٠٠٥ المخاوف الخليجية من امتلاك إيران للأسلحة النووية ، اذ اشارت الى ان مجلس التعاون الخليجي لا يريد انشطة نووية في منطقة الخليج العربي ، وعلى الرغم من ذلك أغفل المجلس عن توجيه اية اشارات او تصريحات مباشرة لإيران [٣٦].

وفي السياق نفسه قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر آذار عام ٢٠٠٦ ، بعد تخوفها من استمرار إيران في عمليات التخصيب، نقل موضوع انشطة إيران النووية إلى مجلس الأمن الدولي، مما دفع الأخيرة إلى إعلان امتناعها عن تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، وفي ٢٩ آذار عام ٢٠٠٦، صدر أول قرار عن مجلس الأمن الدولي يطالب إيران بوقف نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم، وفي ٣١ أيار عام ٢٠٠٦، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية رغبتها بالمشاركة مباشرة في المفاوضات النووية مع إيران، إلى جانب ممثلي الدول الأوروبية الثلاث، ثم انضم إليهم ممثلو روسيا والصين، وتشكلت المجموعة التي صارت تضم ممثلي الدول الرئيسية الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن فضلا عن ألمانيا والتي عرفت ما يسمى ٥+١ [٣٧].

دفعت تلك الاجراءات الدولية إيران الى عدم استجابتها لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية القاضي بإحالة ملفها النووي الى مجلس الأمن بشأن تعليق نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم مما دعا، إلى صدور قرار من مجلس الأمن في شهر نيسان عام ٢٠٠٦م بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية ضد إيران في مقابل ذلك أقدمت الأخيرة على إجراء مناورات عسكرية في مياه الخليج في أيلول من العام نفسه [٣٨] ، كما أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي خلال قمة جابر الخليجية التي عقدت في الرياض في ٩ كانون الاول عام ٢٠٠٦ حينما أعلن : ((بان دول مجلس التعاون الخليجي لا تعمل ضد قيام إيران بانجاز مشروع متخصص للأهداف السلمية، وان دول مجلس التعاون لا تهدف للمنافسة في المجال النووي، ومن حق إيران الحصول على الطاقة الذرية السلمية)) [٣٩]، كما اعلنت دول مجلس التعاون الخليجي على هامش القمة ذاتها عن مشروع بلدانهم في اعداد دراسة مشتركة لبناء برنامج نووي سلمي، اذ أكدت قطر على إن الخطر المحدق بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل وجود عدة دول نووية في المنطقة منها إسرائيل والهند وباكستان وسعي إيران لامتلاك السلاح النووي الامر الذي يجعل الدول الخليجية أن لاتقف متفرجة لما يحدث [٤٠].

ومع تصاعد أزمة إيران النووية وجدت دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما المملكة العربية السعودية بأن تطوير إيران لبرنامجها النووي يمثل خطرا يهدد مصير المنطقة، وفضلا عن ذلك فان عدم إفصاح، الحكومة الإيرانية عن مصير الجزر الإمارتية الثلاث التي تحتلها إيران ما يثير مخاوف دول الخليج لحقوق تاريخية تمتد عليها سيادة تلك الدول مما دفع المملكة العربية السعودية إلى زيادة نفقاتها العسكرية الدفاعية والتي بلغت ما بين٢٠٠٤-٢٠٠٧ نحو (سبعين مليار دولار) [٤١].

كما إن المواجهة بين واشنطن وطهران بشان البرنامج النووي الإيراني من جهة وجولة تصفية الحسابات من جهة أخرى لابد من إن تضع دول مجلس التعاون في دائرة الخطر الدائم ولاسيما في ظل التحذيرات التي صدرت عن الجانب الأمريكي من إن هزيمة الولايات المتحدة في العراق ستنعكس سلبا على دول المنطقة في مقابل ذلك تأتي التحذيرات الإيرانية المتكررة بالرد والاستهداف المباشر لدول المنطقة بما يشمل الأهداف العسكرية والإستراتيجية والنفطية على الرغم من التطمينات التي صدرت عن السعودية ودول مجلس التعاون لإيران ومنها ما جاء على لسان وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز في حزيران عام ٢٠٠٧ بأن دول الخليج لن تكون منصة لأي هجوم عسكري على إيران فضلا عن تأكيد دول المجلس الأخرى عن موقفها الموحد الذي يطمأن إيران بأن دول الخليج لن تكون منصة لاستهداف إيران (٤٢).

ومع ذلك استمر الخطاب السياسي في إيران يحمل في طياته لغة تصعيدية مباشرة إلى دول مجلس الخليجي مما زاد من مؤشرات القلق لديها إذ بدأت الأخيرة ولاسيما المملكة العربية السعودية تفصح عن هذا القلق من ان هذه الأزمة تؤدي إلى نزاع مسلح جديد في المنطقة وتترك تداعيات خطيرة على العالم ، لاسيما إذا ما علمنا إن احتمالات المواجهة والحشد والتصعيد العسكري بين الطرفين قد تزامن مع تحذيرات مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي الذي أكد على ((إن اصطفاف مجلس التعاون مع الأمريكيين بشأن برنامج إيران النووي سيكون خطأ سياسي من قبلهم)) (٤٣) ، الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية إلى تحميل إيران مسؤولية التصعيد حين أشار وزير خارجيتها سعود الفيصل على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ((إن الخطاب الإيراني يعكس انحدار نحو المواجهة في ظل وضع متوتر وخطير وفي منطقة مضطربة أصلا ..واننا في غاية القلق من احتمالات المواجهة ونأمل إن يتم تسوية الأزمة من خلال التفاوض)) (٤٤).

فيما شكلت محاولات إيران امتلاك القدرات النووية تهديدا مباشرا للولايات المتحدة الأمريكية والدول الخليجية، بسبب علاقات العداء المعلنة التي تبناها الجانب الإيراني ضد الولايات المتحد وإسرائيل، إن السياسات المتطرفة التي تنتهجها إيران مع وجود انشطتها النووية، مما جعل دول الخليج العربي والمنطقة برمتها ترى بان ذلك بأن ذلك يشكل تهديدا لأمن الاقليمي ، كما يخل بموازين القوى الإقليمية القائمة ، ويؤدي الى التنافس العسكري المحموم باتجاه عقد صفقات تسليحية وتحشيد اقليمي يشمل جميع دول المنطقة ، للسعي لامتلاك برامج نووية، وخصوصا كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وفي ضوء ذلك صرح الامير تركي الفيصل رئيس الإستخبارات السعودية قائلا : ((ترفض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية المبررات حول الدوافع لأغراض الاستعمال السلمي للطاقة النووية، إذ أن من السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الاستعمال لأغراض سلمية إلى الإستعمال العسكري)) (٤٥).

لقد جاءت مشكلة الملف النووي الإيراني لتزيد من أزمة الثقة بين إيران والمملكة العربية السعودية لذا حاول وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، أن يدفعها إلى مراجعة موقفها من البرنامج النووي بدبلوماسية حذرة، إذ قال:((إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة ...وان إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وامكانات عظيمة؛ وقادرة على أن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة .إن السياسة التي اتفقنا عليها هي أن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل الحوار مع الإيرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق، ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية؛ لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة، وبخاصة أنها من المناطق المهمة في العالم))، وفي رده على سؤال عن موقف المملكة من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن قال الوزير " إن المملكة تفضل نهج الحوار ، واصفا إيران" بأنها تقبل الاستماع والأخذ والرد بديلا عن المواجهة"، وأعرب عن أمله بأن لا تكون لإيران رغبة في حيازة سلاح نووي، واضاف : ((إن العالم يحرم هذه الأسلحة راجيا من إيران أن تعمل على ذلك)) ، [٤٦]، ويتضح من هذه التصريحات الدبلوماسية الناعمة للسعودية بأنها تحاول كسب ود إيران.

إن رغبة امتلاك إيران للسلاح النووي جعل دول مجلس التعاون الخليجي تشعر بان الامر لا يتعلق بأهداف سلمية كما تدعي ايران ، ويخل بالتوازنات الاقليمية ويؤدي الى منافسة في مجال تسلح نووي، لاسيما مع المملكة العربية السعودية، وعلى هذا الاساس صرح الامير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية الاسبق بشأن مسالة حيازة دول مجلس التعاون الخليجي على برامج نووية بالضد من الانشطة النووية الإيرانية، في خطاب له في المؤتمر الذي نظمه مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ابو ظبي : ((ما هو الامر الذي يمنعنا من امتلاك انشطة نووية، إن فشلت جهود المنظمات الاممية في ثني إيران من امتلاك انشطة نووية متطورة)) [٤٧].

ومع ذلك لجأت دول الخليج العربية إلى أسلوب الحوار مع إيران تفاديا لقيام عمل عسكري ضدها تكون نتائجه كارثية على المنطقة برمتها، وقد تجلى ذلك في دعوة الرئيس الإيراني احمدي نجاد لحضور قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في آذار عام ٢٠٠٧ من أجل أن تحصل على تطمينات من مخاطر البرنامج النووي الإيراني على المنطقة وفي حال تطور الأزمة إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، بيد إن الرئيس الإيراني لم يكن يحمل معه أي مبادرة من شأنها إن تزيل هذا القلق مركزا على إنشاء منظمتين :احدهما للتعاون الاقتصادي والاخرى للتعاون الامني [٤٨].

وفي السياق نفسه حدد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في كلمته التي وجهها لرؤساء تحرير الصحف الكويتية في ١٩ ايلول عام ٢٠٠٧ م موقف الكويت من الانشطة النووية الايرانية في ثلاث نقاط اساسية اولاها ، العمل على تبني حلا دبلوماسيا بشكل سلمي وتفضيله على الحلول

العسكرية ثانيا: دفع الجانب الايراني الى التعاون وبشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وثالثا : المطالبة بان يكون الشرق الاوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل ، لان انشطة ايران النووية تتعلق بما تقوم فيه إيران من أبحاث مستمرة في مجال تخصيب اليورانيوم، والمخاوف التي تترتب على محاولة إنتاج إيران للقنبلة النووية، أما المفاعل النووي الإيراني فيعكس قلقاً لدى الدول المجاورة والمحيطة من خطر تسرب النفايات والإشعاعات النووية التي تؤدي الى التاثير سلبا على البيئة والإنسان والثروات المائية والزراعية والحيوانية في المنطقة، ومؤكد أن أي تلوث لمياه الخليج العربي تصب بشكل مباشر في تهديد حياة الانسان الذي يعتمدون على تحليه المياه من البحر بشكل أساسي كمصدر للحصول على الماء الصالح للشرب، وان انشاء المفاعلات النووية عادة ما يكون على مصبات المياه، ومن الجائز ولأي سبب من الأسباب الطبيعية كالزلازل مثلا، ومن المعلوم ان موقع إيران داخل حزام الزلازل كما هو معروف ، او بشرية بسبب سوء المفاعلات التي تعتمد فيها إيران على التقنية الروسية فإن أمر تسرب النفايات الإشعاعية لا يكون مستبعداً، ومن ثم فإن مخاوف الكويت وغيرها من الدول القريبة تصبح مبررة ، والسؤال المهم في قضية انشطة ايران النووية : ما هي المخاطر الرئيسية من امتلاك إيران للسلاح النووي على العالم العربي بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص ؟ الواقع أن ثمة مخاوف حقيقية لدى كثير من الحكومات العربية من امتلاك إيران للأسلحة النووية لتأثيرات الأمر التوازنات الاقليمية القائمة في المنطقة ومنها أن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيؤكد ظاهرة عدم امتلاك العرب وحدهم لهذا السلاح من بين الشعوب الاخرى في العالم وأنهم اصبحوا مهددين بمخاطر نووية من كل حدب وصوب لا خطر نووي واحد، إذ أنهم ومع عدم المساواة لدى البعض بين مخاطر إسرائيل نووية وإيران نووية فإن الذي لا شك فيه أن المعنى واحد وهو وجود العرب في مواجهة مخاطر التمدد من كلا الدولتين في الداخل العربي وأمام سيطرة إقليمية على المنطقة لا سيطرة دولية فحسب [٤٩].

شكّلت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن جبهة مشتركة في مواجهة الإنتشار النووي في منطقتها من العالم، وقد اصدرت عام ٢٠٠٧ بيانا أكّدوا فيه التزامهم عدم الانتشار، وقد جاء فيه ((إدراكا منا للتهديد الخطير الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل لأمن المنطقة والعالم، ورغبة منا في تفادي سباق تسلّح نووي مزعزع للاستقرار في المنطقة، يجمِع المشاركون على أهمّية، تعميم معاهدة حظر الانتشار النووي على العالم بأسره والتزام كل الأطراف بها التزاما كاملا)) [٥٠]، وعلى الأرجح أن الدعوة إلى التعميم كانت موجَّهة إلى (إسرائيل) ، في حين أنه يمكن تفسير النداء، للتقيّد الكامل بالمعاهدة بأنّه يهدف إلى حض إيران على حظر الانتشار النووي [٥١]، وعلى صعيد استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، اصدرت المملكة العربية السعودية مرسوما ملكيا في العام ٢٠٠٩ تضمن الاتي : ((إن العمل على تطوير الطاقة النووية يعد من الامور الجوهرية الاساسية لسد احتياجات المملكة في انتاج الطاقة التي تعمل على توليد الطاقة الكهربائية ، وإنتاج المياه الصالحة للشرب ، وتقليل الاعتماد على استهلاك الموارد الهيدروكربونية)) [٥٢].

فيما قامت الامارات العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة الامارات للطاقة النووية في عام ٢٠٠٩، تلتها المملكة العربية السعودية التي قامت ببناء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية المتجددة عام ٢٠١٠ [٥٣] .

وعرض العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز اقتراحا يهدف إلى إعادة هيكلة قوات درع الخليج بالشكل الذي يصب في المصلحة العربية ومصالح دول حلف الناتو التي تسعى الى تجميد الاتفاقيات العربية لوقف الطموحات النووية الإيرانية، بينما أشار أمير الكويت صباح الأحمد السالم الصباح إنه لابد للولايات المتحدة الدخول في حوارات سلمية لحل أزمة الملف النووي الإيراني واعرب عن انعكاساته السلبية بالنسبة لأمن الكويت ذلك ان قربها جغرافيا من إيران ووجود قواعد عسكرية امريكية يمكن ان يعرضها للدمار في حالة توجيه ضربة عسكرية لإيران لذا حث في خطاب له امام مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٠ على حل المسالة بصورة سلمية، وحث إيران الى التعاون مع الوكالة الدولية للتفتيش، أما الامارات فقد جرى تبادل دبلوماسي اماراتي – إيراني لحل وتسوية مشكلة الجزر الثلاث (طنب الصغرى والكبرى وابو موسى) والموقف الايجابي الاماراتي من البرنامج النووي الإيراني [٥٤].

لقد امتازت مواقف الادارة الامريكية تجاه التسلح النووي الإيراني بالتناقض فنائب الرئيس يتحدث عن عقوبات على طهران قبل نهاية شهر شباط ٢٠١٠م، في حين تصعد وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايز (**Condoleezza Rice**) واصفة النظام الإيراني بانه يتحول الى دكتاتورية عسكرية، لكن الرئيس اوباما يؤكد على التعامل مع إيران كأي دولة ديموقراطية شريطة ان يقبل ذلك النظام بالحلول السياسية المطروحة من العالم الغربي، لكن ذلك لم يمنع عسكريين امريكيين كبار يجوبون العواصم يخططون لضرب إيران، وإن الأمر المهم إن دول مجلس التعاون الخليج ستكون المتضرر الأكبر إن امتلكت إيران او تعرضت لضربة لمنعها من ذلك، والمطلوب بناء استراتيجية موحدة لهذه الدول، واقناع الصين وروسيا بإقناع حكام طهران ان هما رغبتا في الاستفادة من المخزون النفطي والاسواق العربية [٥٥].

ومن جانبها قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالإعلان في عام ٢٠١١ عن خطط لإنشاء ستة عشر مفاعلاً للطاقة النووية على مدى العشرين عاماً المقبلة بتكلفة تبلغ أكثر من ٨٠ مليار دولار لتوليد ما يقرب من ٢٠% من الكهرباء السعودية، بينما كانت ستخصص المفاعلات الأخرى – الأصغر حجماً وطاقة – لتحلية المياه، واثناء زيارته لفرنسا في شهر حزيران من نفس العام، وقع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اتفاق مع المسؤولين الفرنسيين لإقامة محطات ومفاعلات نووية بالمملكة، في حين توصلت إلى اتفاقات مع روسيا وكوريا الجنوبية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية [٥٦].

أما على صعيد الاستخدام غير السلمي للطاقة النووية، أكد العاهل السعودي الملك عبد الله للجانب الأمريكي أن ايران إذا ما تمكنت من خلال انشطتها وبرامجها من التواصل الى انتاج قنبلة نووية فإن الرياض ستعمل على ذلك وبنفس الطريقة ، مهما كانت تعهداتها على اساس معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية)) [٥٧].

أما الادارة المتحدة التي كانت قد وجدت بعد انسحابها العسكري من الاراضي العراقية ، بانها ستعمل على اصدار نظام عقوبات يستهدف إيران ، بعد التحشيد لذلك في مجلس الأمن الدولي من اجل الحصول على قرار يتبنى ذلك، على التلويح باستخدام الحل العسكري اذا ما تطلب الامر ، من أجل دفعها الى تغيير نهجها السياسي في العراق خاصة ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، فضلا عن ايقاف انشطة برامجها السرية التي تسعى من وراءها الى انتاج القنبلة النووية [٥٨].

وبينت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ومنفردة موقفها من المشروع النووي الإيراني، من حيث حق إيران في امتلاك التقنية النووية، إلا ان هذه الدول متخوفة من التأثيرات العسكرية والاستراتيجية لهذا المشروع اذا ما تحول الى هدف عسكري، لا سيما ان إيران لم تفصح عن الصورة الحقيقية المتكاملة لهذا البرنامج وعدم تعاونها مع وكالة الطاقة النووية الدولية، فضلا عن التأثيرات البيئية لهذا البرنامج ومدى امتلاك إيران للتقنية التي تحفظ سلامة المنشآت النووية ومخلفاتها، وقد تنامى هذا القلق بعد الزلزال الذي ضرب اليابان في ١١ اذار عام ٢٠١١ ، وما خلفه من تأثيرات بيئية، لاسيما وان مدن دول مجلس التعاون الخليجي اقرب الى المفاعلات النووية الإيرانية من بعض المدن الإيرانية [٥٩].

واعرب المؤتمر الثامن عشر للبرلمانات العربية في القرار رقم ١٣ عام ٢٠١٢ بشان مجلس التعاون الخليجي الذي يدعم فيه رغبة جميع دول المنطقة في انتاج الطاقة النووية من اجل اهداف سلمية مع الحفاظ على التزاماتها التي قطعتها الوكالة الدولية للطاقة النووية، والعمل على ايجاد تسوية سلمية لازمة البرامج النووية الايرانية بالاساليب الدبلوماسية ، والابتعاد عن كل الوسائل التي تزعزع امن المنطقة ، والامر لا يتعلق بايران فحسب وانما يشمل (اسرائيل) التي يجب ان تلتزم بكل القوانين والانظمة الدولية فيما يتعلق بإيقاف انشطتها النووية [٦٠].

واصبح الموقف من إيران مدار سجال بين الرئيس باراك أوباما ومنافسه في سباق الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ ميت رومني (Mitt Romney) ، إذ تسابق المرشحان على تهديد إيران، بينما استغل اللوبي الصهيوني ذلك في تصعيد الاتهامات ضد إيران، وصولا الى التهديد بعمل منفرد، بينما سعى عدد من المحللين الاستراتيجيين الامريكيين وفي مقدمتهم هنري كيسنجر [٦١] (Henry Kissinger) وزير الخارجية الاسبق الى دفع الرئيس اوباما الى تأدية دور حاسم وعدم السكوت على المماطلة الإيرانية في المفاوضات النووية [٦٢].

حاول الرئيس الامريكي باراك اوباما اللجوء الى مقاربات جديدة في التعامل معها، اذ اعلن في برنامجه الانتخابي ، عن نيته اعتماد سياسة جديدة تعمل على الانفراج وفتح قنوات دبلوماسية للتواصل بعيدا عن سياسة التهديد والوعيد وفرض عقوبات وحلول عسكرية التي اتبعها سلفه جورج بوش، وبعد وصوله الى البيت الابيض اعلنت سفيرة الادارة الأميركية في الأمم المتحدة سوزان رايس (Susan Rice) ((أن

الادارة الامريكية ستتبع ازاء إيران سياسة دبلوماسية مختلفة "تشمل التواصل عبر قنوات دبلوماسية مباشرة، مع ادامة المعنى الحقيقي لطرق تعاون ومساهمة متنوعة مع مجموعة الدول الست بالتفاوض بشان انشطة ايران النووية وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي فضلا عن المانيا)) [٦٣].

إن بقاء الاستراتيجية الاميركية في المنطقة على حالها مع تغييرات لا تمس الجوهر، وهذا الامر يعني مواصلة الوجود العسكري الامريكي، وبقاء القواعد في المنطقة دون تقليص بحجة استمرار التهديد النووي الإيراني، لكن دون تصعيد الموقف مع إيران، وبقاء حالة اللا حرب واللا سلم معها ومحاولة ادماج العراق في اية ترتيبات مستقبلية، إذ ان حرص الولايات المتحدة لاستمرار حالة توازن القوى الإقليمية، هدفت الى منع هيمنة نظام حكم معين أو توجهات دول خارجية على المنطقة، وعلى سياسات دوله الخارجية والاستمرار في تبني سياسة الردع للمحافظة على الوضع الراهن، ومنع إجراء تعديلات عليه وهذا ما يمكن ان يطبق على أية محاولة من إيران وغيرها من الدول الرئيسة في المنطقة[٦٤].

وبعد انتخاب الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني عام ٢٠١٣، أعُيد فتح باب المحادثات مع الولايات المتحدة، بعد أن أعلنت إيران استعدادها للمشاركة في محادثات جديدة مع الولايات المتحدة والغرب، وقد عكست المكالمة الهاتفية بين الرئيسين أوباما وروحاني، والاتصال الذي سبقه بين وزير الخارجية الإيرانية جواد ظريف ونظيره الأمريكي جون كيري، بداية إيجابية لإمكانية بدء علاقات دبلوماسية بين البلدين ، إذ بدأت اجتماعات الدول السداسية الدولية ٥+١ (الولايات المتحدة، وبريطانيا، ألمانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين)، مع إيران ، ووضع إطار محدد لاتفاقية تعمل على تحديد المشروع النووي مقابل ازالة العقوبات [٦٥].

وبعد استمرار إيران على موقفها عادت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي الى الاستمرار في رفض امتلاك إيران أية قدرات نووية، حتى القرار الذي اتخذته مجموعة الدول الست (٥+١) في يوم الاحد ٢٤ تشرين الثاني عام ٢٠١٣ على مواصلة إيران لبرنامجها النووي بشرط استخدامها الطاقة النووية للأغراض السلمية [٦٦] ، كما بين المدير التنفيذي لمعهد اكرونيم (Acronim Institute) لدبلوماسية نزع الاسلحة النووية في بريطانيا ريبيكا جونسون (Rebecca Johnson) في كلمة لها عام ٢٠١٣م خلال الجلسة العامة بعنوان "تحديات استراتيجية معاصرة حول البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج العربي: هل بالإمكان تجنب الصراع " وقالت جونسون ((ان دول مجلس التعاون الخليجي مطالبة بوضع مبادرات واليات جديدة لبناء الثقة مع إيران وفتح الباب امام التفاوض المباشر معها ، وان لا تترك مسالة المفاوضات على اجتماعات دول (٥+١)))، واشادت جونسون بتوقيع دول مجلس التعاون الخليجي على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية [٦٧].

كما صرح الأمير تركي الفيصل في شهر نيسان عام ٢٠١٤ على هامش المؤتمر الامني الذي عقد في المنامة عاصمة البحرين ، عن اهمية سعي دول مجلس الخليج العربي للحصول على التقنية النووية،

للوقوف بوجه مخاطر الانشطة النووية الإيرانية، من أجل المحافظة على الاستقرار اقليمي للمنطقة التي تشهد توترا عسكريا ، إذ تعمل نتائجها على زعزعة امن منطقة الخليج العربي، من خلال قنوات عديدة مصدرها إيران، من هنا تأتي اهمية قصوى من اجل حصول دول مجلس التعاون الخليجي، إلى تقنية نووية ، أو على الاقل تمكنها للوصول إلى سلاح رادع في الوقت المناسب، وعن الإمكانيات الحقيقية والعوائد التي يمكن ان تعود بها من هذه المعرفة ، وتُعد تصريحات الفيصل عن إدراك لمستقبل المخاطر والتهديدات المتصاعدة على ساحة الخليج العربي: ((لا نبيت أيّ عداء او كراهية لإيران ولا نتمنى للشعب الايراني أيّ تبعات تلحق الضرر به كونه شعب جار ومسلم .. إلا أن أهمية المحافظة على أمن المنطقة يدفعنا إلى العمل باستمرار على إيجاد نوع من التوازن معها بما في ذلك الحصول على التقنية النووية والاستعداد لأيّ احتمالات تنتج عن انشطة ايران النووية ، إنّ أيّ اختلال في هذا التوازن القائم سيمكن النظام الايراني من استثمار كلّ الثغرات من اجل الحاق الضرر بدول مجلس التعاون الخليجي ، وسنتبنى في هذا المؤتمر الامني ، الأبعاد النافعة من وراء ضرورة الحصول على التقنية النووية، سواء البعد في المجال الدولي أو المجال الإقليمي أو المجال الخليجي، والإمكانات المتاحة في المجال الاقتصادي والجيوسياسي أمام دول الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص)) [٦٨].

كما أكدت الولايات المتحدة إن أي اتفاق مع إيران سيمنعها من الحصول على السلاح النووي، وذلك خلال إتصال اجراه وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية مع وزير الخارجية جون كيري، الذي احاطهم من خلاله باخر مستجدات المباحثات بين مجموعة (٥+١) والجانب الإيراني حيال برنامج إيران النووي، وإن أي اتفاق يتم التوصل إليه سيمنعها من الحصول على سلاح نووي، كما سيقلص اعمال الابحاث النووية الإيرانية ويخضع منشأتها لآلية تفتيش دقيقة وغير مسبوقة، وأكد التزام الولايات المتحدة بأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وحرص الادارة الامريكية على تعزيز وتكثيف التشاور والتنسيق بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي [٦٩].

وفي نيسان عام ٢٠١٥وعقب توقيع الاتفاق المرحلي بين إيران ومجموعة الست ، جاء تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بأن أية مكتسبات ستحصل عليها إيران جراء اتفاقها المرتقب مع السداسية الدولية سيولد حقوقا مماثلة لدول الخليج العربية [٧٠].

ولذلك فقد دعت الولايات المتحدة دول مجلس التعاون لقمة كامب ديفيد في ١٣-١٤ ايار عام ٢٠١٥، والتي اسفرت عن تعهد الولايات المتحدة بتعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي والدفاع عن تلك الدول اذا ما تعرضت لأي تهديد وهذا ما عبر عنه الرئيس اوباما بعد القمة بالقول : ((كنت واضحا للغاية في ان الولايات المتحدة ستقف الى جوار شركائنا في دول مجلس التعاون الخليجي ضد الهجمات الخارجية)) [٧١].

إلا أن الملك سلمان ملك المملكة العربية السعودية أعتذر عن الحضور في قمة كامب ديفيد، التي خطط لها أن تكون عامل تهدئة وتطمين لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ يرى البعض أن قيام الادارة الامريكية بخطوات تواصل دبلوماسية مع الجانب الايراني سيؤدي الى فقدان ثقة حلفائها بها الى حلفاء أمريكا في المنطقة، وأن على الادارة الامريكية من اجل تهدئة الاجواء واعادة الثقة عن طريق امرين مهمين ، اولهما : إعادة النظر في الإتفاق النووي ، والامر الثاني :التخلي عن المفاوضات تماما والعودة الى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية، ولكن السوابق التاريخية تبين أن الادارة الامريكية، بإمكانها إدارة التفاعلات مع حلفائها من دون التخلي عن إتباع وسائل واساليب دبلوماسية مرضية مع اعدائها، وعن طريق إستغلال إعتماد المملكة العربية السعودية من الناحية العسكرية عليهم يستطيع صانعي القرار السياسي الأمريكي إبقاء حليفتهم بعيدة عن السعي لإمتلاك أسلحة نووية، في الوقت نفسه الذي يعملون فيه على تحقيق مصالحهم الإقليمية بشكل واسع لمصلحتهم [٧٢].

وأكد الرئيس باراك أوباما، انه كسب رهانه على الدبلوماسية، فقد دافع في مؤتمر صحافي خاص_في البيت الأبيض، في ١٥ تموز عام ٢٠١٥ ، عن الاتفاقق النووي مؤكداً أنه يسد كل مسار من المسارات التي كان يمكن لإيران سلوكها بهدف الحصول على قنبلة نووية ويتماشى مع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها، ويمثل فرصة تاريخية ربما لن تتكرر خلال هذا العصر لجعل العالم مكاناً أكثر أمانا،مشيرا إلى أن منتقدي الاتفاق لم يطرحوا أي بديل أفضل له، فهو أقر بأن الاتفاق لا يطالب إيران بتغيير سياساتها، بل ستبقى هناك خلافات جوهرية بين بلاده وإيران بعد توقيعه، وأضاف أنه يتفهم مخاوف إسرائيل المشروعة، لكنه يعتقد أن التهديد الإيراني تجاه إسرائيل كان سيتضاعف في حال حصول إيران على أسلحة نووية، كما أشار إلى أنه" يتفهم أيضاً قلق السعودية ودول الخليج من المحاولات الإيرانية لإثارة النزاعات في المنطقة [٧٣].

لقد أكدت الولايات المتحدة بأن هناك فرصة متاحة من اجل ايجاد حلول لهذه المشكلة ، فالاتفاق النووي بين طهران ومجموعة الست، يمكن أن ينتج عنه وضعا امنيا مستقرا، ويوطد العلاق بين الجانب الايراني ودول مجلس التعاون الخليجي والمساعدة في الحدّ من تقليل التواجد والالتزام للقوات العسكرية الأميركية، وإن كان هذا الامر يعد احتمالاً ضعيفا، وقد صاحب ذلك صعود كتلةٍ أكثر قدرة من الناحية العسكرية، تشمل دول الخليج العربية التي وإن كانت لاتزال تعاني من ضعف على مستوى الاكتفاء الذاتي وتستخدم قدراتها بطريقة لا تتم عن مسؤولة في حالة الحرب في اليمن، قد تبشّر بعهدٍ جديد من الثقة بين هذه الممالك المتوتّرة تاريخياً، والاتفاق النووي بين الجانب لإيراني ومجموعة الست من المحتمل أن ينتج عنه اوضاعا امنية امنة ومستقرة في منطقة الخليج العربي، في الوقت الذي اكد فيه معارضو ومؤيّدو الاتفاق النووي بين طهران والسداسية الدولية أن الامر يتمثل بين استراتيجية تعمل على القضاء على طموحات إيران أو دمجها في ضمن منظومة النظام العالمي، مع أن ذلك لا يعد خياراً مزدوجاً، إذ من الممكن أن يدفع الاتفاق النووي الحرس الثوري الإسلامي الإيراني الذي يتبنى تنفيذ سياسات النظام

الايراني في الجانب الإقليمي، لكنه في الوقت نفسه يمكن أن يخلق مساحة اوسع لتكثيف الاتصالات الدبلوماسية بين الادارة الامريكية والجانب الايراني، وهذا بطبيعة الحال يدفع الادارة الامريكية أن تعمل بشكل متواصل على جذب الجانب الايراني للدخول ضمن الهياكل الإقليمية لاظهار السلوك الإيراني بطريقة أكثر حكمة ومسؤولية ، مع الاستمرار بتلويح خيار العقوبات، إذا ما واصل الجانب الايراني القيام بأعمالهِ العدائية ضد المصالح الأساسية للإدارة الامريكية في المنطقة والعالم [٧٤].

إن الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة (٥+١) ليس سوى من مجموعة توجهات اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في رغبتها ادماج إيران ضمن منظومة الأمن الاقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ضوء مستجدات السياسة الامريكية التي بدأت في الانحسار تدريجيا من المنطقة، وربما رأى صانع القرار الامريكي ان يتعين التنسيق مع إيران بشان التحديات الامنية الاقليمية وهذا الامر لخصه مارتن رايك (Martin Raik) المبعوث السابق للرئيس الامريكي باراك اوباما الى منطقة الشرق الاوسط بالقول : ((إن الولايات المتحدة كانت امام مفترق اما صياغة نظام اقليمي مع إيران أو ضدها، ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهت الولايات المتحدة في هذا الشأن كيف توازن علاقات التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتد عبر عقود – وفي الوقت ذاته – بدء علاقات جديدة مع إيران)) [٧٥].

إن ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي إزاء الاتفاق النووي كان باعثا للأمل بالنسبة لدول الخليج، فرحبت به كل من سلطنة عمان والكويت لحظة الإعلان عن توقيعه، بينما تأخر ترحيب كل من البحرين والامارات وقطر، في حين أعلن وزير الخارجية السعودي، في مؤتمر صحافي عقده في القاهرة مع وزير الخارجية المصري، في ٢٣ تموز عام ٢٠١٥، ((أن بلاده ترحب بأي اتفاقية تضمن عدم قدرة إيران على امتلاك السلاح النووي))، لكنه أشار إلى ((أن المشكلة التي نواجهها هي تدخل إيران في شأن دول المنطقة، وبأعمال الشغب التي تقوم بها)) [٧٦]، فضلا السياسة الجديدة التي اتبعتها الادارة الامريكية فيما يتعلق بتقليل من اهمية منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي ، مع رفع درجة الاهتمام بشرق آسيا والمحيط الهادي، من اجل تحقيق نجاح متزايد تتمكن من خلاله الحفاظ على الاحادية القطبية التي تتربع عليها منذ عقود ومواجهة الصعود الصيني الذي يسير بشكل متزايد ، مما انتج وضعا اقليما جديدا في غير مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، في اطار تجاهل عمليات توسع ايران في الجانب العسكري في محاور وجبهات عدة [٧٧]، لاسيما بعد التفاهمات التدريجية الامريكية – الإيرانية التي جرت بعد التوقيع على اتفاق جنيف النووي ، الأمر الذي دفع إيران منذ تسعينات القرن العشرين الى اعادة تطوير برنامجها النووي [٧٨].

كما جاءت بعض تصريحات المسؤولين في بعض دول الخليج العربي لتعكس مواقفها من النظام الإيراني،إذ أكد وزير خارجية عمان يوسف بن علوي إن أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في منطقة الخليج العربي لأنهم دول ينبغي أن يبتعدوا بأنفسهم من أي صراع بين الدول الكبرى ، كما يرى أن البرنامج هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود ٢٠ ألف ميكاواط وأكد أمير دولة

قطر الشيخ **تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني** خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة بأن قطر لا تريد الأسلحة النووية في منطقة الخليج ، وذلك من دون الإشارة صراحة إلى البرنامج النووي الإيراني، أما مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية أكثر حدة ، اذ صرح وزير الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح بأن إيران تشكل خطرا استراتيجيا على دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تطويرها اسلحة دمار شامل وهذه مسألة خطيرة، ومن جانبها ناقشت لجنة البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها البرنامج النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وهو الأمر الذي أكده النائب الكويتي محمد الصقر مسؤول الشؤون الخارجية في مجلس الأمة حين تحدث عن تخوفوهم من المفاعلات على شواطئ الخليج العربي [٧٩] .

أما بالنسبة للسعودية فقد عبّرت وزارة خارجيتها عن موقفها من البرنامج النووي الإيراني من خلال المطالبة بإخلاء المنطقة من الاسلحة النووية لا سيما منطقة الخليج العربي، في الوقت الذي تشجع فيه المملكة العربية السعودية المفاوضات القائمة بين إيران والدول السداسية، على أمل أن تؤدي هذه المباحثات الى نتائج ايجابية تساهم في توطيد الامن والاستقرار يتبعها حل المسألة بالطرق الدبلوماسية ضمن انظمة وقوانين الوكالة الدولية للطاقة النووية ، إلا أننا نجد أن المملكة ساندت قرار العقوبات على إيران وعّبرت عن مواقف سياسية ودبلوماسية متعددة ، أما موقف البحرين مثله الملك بن سلمان آلخليفة "حين بين أن المنامة قد عبرت باستمرار عن سياستها الرامية إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن منطقة الخليج العربي وشعوبها بحاجة الى العمل بجهود استثنائية من اجل التنمية الشاملة والتطور المستمر في المجالات كافة، مع ضرورة التأكيد على احقية كل دولة في امتلاك التقنية النووية للأهداف السلمية [٨٠] .

ومن هذا المنطلق صرح الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية ان الانشطة النووية الإيرانية لا يوجد لها ما يبررها بعد مطالبتنا المستمرة على المستوى الدولي بالعمل وبشكل جماعي على جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج العربي بعيدة عن انتاج الاسلحة النووية [٨١].

إن الاتفاق الذي تم توقيعه في شهر تموز عام ٢٠١٥ لم ينه مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي بشان البرنامج النووي الإيراني ولكنه وضع حد للطموحات النووية الإيرانية ويعني ذلك انه اذا ما توفرت لديها القدرة التكنولوجية لذلك ان تطوير البرامج النووية لغير الاغراض السلمية، اذ يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما المملكة العربية السعودية تنفيذ تلك البرامج السلمية لتكون عامل موازي امام المساعي النووية الإيرانية، اذ اعدت السعودية خطة لإنشاء ستة عشر مفاعلا لإنتاج الطاقة النووية السلمية في غضون ٢٠ عاما من شأنه أن يمثل دعما مهما للتوجه نحو تطوير تلك البرامج النووية [٨٢].

إن أزدياد حدة التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران، زادت المخاوف بشأن تزايد الحضور الإقليمي لإيران من خلال الاتفاق النووي الموقَّع بين إيران وست دول غربية في تموز ٢٠١٥، مما عزَّز

علاقات طهران مع القوى الدولية والغربية [٨٣]، فقد ابرز النشاط النووي الإيراني مشاكل كثيرة على المستوى الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فلم يكن خطر ذلك ضمن اهتمامات دول العالم العربي الأخرى على نحو ما اهتمت بخطورته دول المجلس، لاسيما السعودية، ولذلك أعلن مسؤولون سعوديون بضرورة التحرك الجدي من اجل تطوير برامج وانشطة نووية في حال استمرت ايران بأنشطتها النووية [٨٤].

كما اشار الامين المساعد للشؤون السياسية في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي سعد العمار إلى ان : ((البرنامج النووي الإيراني والتسلح الإيراني، الذي يفوق حاجة إيران الدفاعية المشروعة يثير قلق ومخاوف دول المجلس، لان لهذا البرنامج مخاطره البيئية والامنية المباشرة على دول الخليج العربي وهي مخاطر قد تنتج من تسرب نووي في مياه الخليج العربي، او من مواجهة مسلحة غير محسوبة النتائج [٨٥].

وبعد الاتفاق النووي تحركت دول مجلس التعاون الخليجي مع دول اسيوية مهمة هي الهند وباكستان والصين وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى الزيارة المهمة التي قام بها ولي العهد السعودي ووزير الدفاع السعودي الامير محمد بن سلمان في ١٠ كانون الثاني عام ٢٠١٦ لباكستان والتي اكد خلالها قائد الجيش الباكستاني على ان اي تامر على المملكة العربية السعودية يجب ان يحسب حساب الرد الباكستاني [٨٦].

لقد ظلت دول مجلس التعاون الخليجي طيلة سنوات المفاوضات النووية بين الجانب الإيراني والدول الغربية تشعر بالخطر من أن تؤدي نتائج هذا الاتفاق في غير مصلحتها، ومن أن يرفع من مكانة الجانب الايراني في علاقاته مع الدول الغربية، وبعد ان عقد الاتفاق وجدت دول الخليج بأنه اتفاق غير قطعي، وأنه ترك لإيران مجالا بأن تستثمر بنوده في تطوير انشطتها النووية على المدى البعيد، وان الادارة الامريكية اختارت التبدل في تحالفاتها بعد ابرام الاتفاق الى الجانب الايراني على حساب دول مجلس التعاون الخليجي؛ وهذا ما ينص عليه قانون "جاستا" الذي صدر عن الكونجرس الأمريكي في أواخر كانون الاول عام ٢٠١٦ والمسمى"بالعدالة ضد رعاة الإرهاب" والمستهدف من خلاله المملكة العربية السعودية تحديدا، وتمثل السلوك الإيراني بعد ابرام الاتفاق النووي الذي يتعارض مع التحليلات التي كانت تربط احتمال تنامي هذا السيناريو عبر السلوك العدواني لإيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي أو تراجعه فقط بامتلاك إيران للسلاح النووي، اذ أن بنود الاتفاق النووي وفق ما تم التوصل اليه تعطي لإيران مساحة اوسع من التدخل في شؤونها وهي الحالة التي قد تسفر لاحقا إلى شكل من اشكال المواجهات العسكرية المحتملة بين جميع الاطراف في المنطقة، ولا شك في أن التراجع في مستوى العلاقة بين الادارة الأمريكية ,والسعودية قد يدفع الجانب الإيراني الى العودة الى دورها التقليدي الذي مارسته سابقا كشرطي للخليج في عهد الشاه ، الا انها في هذه المرة ستمارسه لمصلحتها الخاصة، وتبعا لذلك

سيكون مقدار تاثيرها على الأمن القومي العربي بمقدار الاتفاق أو الاختلاف في السياسات العربية بشأنها، وهذا الأمر إما أن يكون عاملا للتقارب٠ أو عاملا للتباعد بسبب الصراعات البينية [٨٧].

الخاتمة

تناول البحث موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني ١٩٩١-٢٠١٦م . (دراسة تاريخية).

إذ توصل إلى الاستنتاجات التالية:

١- وجدت دول مجلس التعاون الخليج العربي في البرامج النووية المحيطة بها خطر محدقا يهدد امنها القومي .

٢- حاولت دول مجلس التعاون الخليج تطوير برامجها النووية السلمية لإيجاد نوع من التوازن مع الدول التي تمتلك برامج نووية في المنطقة.

٣- اتبعت عدة اساليب للوقوف بوجه الطموحات النووية الايرانية كان من اهمها دفع الولايات المتحدة الامريكية للعمل على ايقاف انشطتها.

٤- حاولت ايران ان تقنع دول المنطقة وطمأنتها بان برامجها النووية هي لأغراض سلمية وليست موجهة ضد دول المنطقة.

٥- لم تتعامل دول مجلس التعاون بنفس السياسة مع الانشطة النووية الاسرائيلية كونها رأت في علاقتها مع الولايات المتحدة ضمانة من مخاطر البرنامج النووي الاسرائيلي .

مصادر البحث وهوامشه :

(١) سعيفان أحمد : قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، مكتبة لبنان ، (بيروت ٢٠٠٤) ، ص ٣٠٨.

(٢) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت –١٩٩٦)، ص١٣٢.

(٣) سعيفان أحم، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٤) للمزيد عن النظام الأساسي للمجلس ينظر : النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع الرسمي للمجلس على شبكة المعلومات (الانترنيت):

http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=1

(٥) المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع الرسمي على شبكة المعلومات (الانترنيت)

http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=1 :

(٦) الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):
http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=2

(٧) للمزيد من المعلومات عن التعاون الاقتصادي والمواطنة في دول المجلس يمكن مراجعة التفاقية الاقتصادية وماتبعها من تعاون على الموقع الرسمي للمجلس على شبكة المعلومات الدولية الانتر نيت):

http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=57

(٨) محمد سعيد عبد المؤمن ، "إيران ومشكلاتها النووية" ، مختارات إيرانية ، مركز الدارسات السياسية ، والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،العدد ٣٧ ،اب / اغسطس ٢٠٠٥ ، ص ٤٣.

(٩) امغازي البدراوي ، "العامل الخفي في ازمة النووي الإيراني" ، صحيفة الوقت البحرينية ، العدد ١٨٢ ، ٢٦ اب / اغسطس ، ٢٠٠٦ ، ص٢.

(١٠) مثنى حمدي توفيق ، "البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ١ ، السنة ١، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٨.

(١١) البدراوي ، المصدر السابق ، ص٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص٢.

(١٣) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الإيرانية : المنظور الدولي والاقليمي ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة) ، العدد ١٤٢، تشرين الاول ، اكتوبر ، ٢٠٠٠، ص ١٥٠-١٥١.

(١٤) وليم بروس، روبرت ويندرم، اسلحة الدمار الشامل، ترجمة ونشر دار الجليل، عمان، ١٩٩٤ ، ص ٢٩١.

(١٥) البدراوي ، المصدر السابق ، ص٢.

(١٦) منعم العمار، التسلح النووي الإيراني نظرة جيوستراتيجية في حيثياته، اوراق ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٢٩)، شباط ٢٠٠٠، ص٢-٤.

(١٧) خلاف، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(١٨) سعد علي حسين ،القدرات النووية والصاروخية الإيرانية ودلالاتها الاقليمية والدولية ،اوراق اسيوية ، ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٦ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢.

(١٩) ماهر الشريف ، عن اتفاق فيينا :أهميته وتداعياته المحتملة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٢-٣.
www.palestine-studies.org www.palestine-studies.org/ar/http://www-128

(٢٠) الخيار النووي في الشرق الاوسط ،اعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دارسات المستقبل العربي ، جامعة اسيوط ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٦٠.

(٢١) ستار الدليمي ،البرنامج النووي الإيراني واشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد ٣٠ ، السنة ١٦ ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ ، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢٢) وليم بروس، المصدر السابق، ص ٢٨٨-٢٩٢.

(٢٣) امجد زين العابدين طعمة ، الموقف الاوربي من البرنامج النووي الإيراني ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد ٣٠ ، السنة ٢٠١٠ ، ص ١٧٥.

(٢٤) إسرائيل شاحاك، اسرار مكشوفة سياسة إسرائيل النووية الخارجية، ترجمة هشام عبد الله، الشركة اللبنانية للطبع، بيروت، ١٩٩٧، ص٨٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ض٩٠.

(٢٦) سليم كاطع علي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد ٥٥ ، .مركز الدراسات الاسترتيجية والدولية / جامعة بغداد ، ص ٨٣.

(٢٧)عبدالله حمود السهلي ، رؤية استراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠١٤ ، ص ٨٨-٨٩.

(٢٨) خلاف، المصدر السابق، ص ١٥١.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٩٦.

(٣٠) أيمن الحماد ، الرياض ، تحاور مسؤولاً رفيعاً سابقاً في الملف النووي الإيراني ، إيران قادرة على إنتاج سلاح نووي.. ومهام وكالة الطاقة الذرية تجسسية ، صحيفة الرياض ، العدد ١٦١٦٧، الجمعة ١٢ ذو القعده ١٤٣٣ هـ- ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢م .

(٣١) سناء نويجي ،المشروع النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ١٩٥٧-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، (جامعة محمد خيضر - بسكرة- ٢٠١٤-٢٠١٥) ، ص ٦٦-٦٧.

(٣٢) كارمن وائل كشك ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية وفي الخطاب السياسي حول الملف النووي ، ٢٠٠٥- ٢٠١٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بيزيت ، ٢٠١٨ ، ص ٨٤.

(٣٣) الشريف ، المصدر السابق ، ص ٢-٣.

(٣٤) أيمن الحماد ، المصدر السابق . د.ص.

(٣٥) فداء يوسف أبو جزر ، العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي ١٩٩٧-٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الازهر ، (غزة ، ٢٠١٤) ، ص ١٤٩.

(٣٦) السهلي ، المصدر السابق ، ص ٨٩.

(٣٧) الشريف ، المصدر السابق ، ص ٢-٣ .

(٣٨) علي محمد حدين العامري ، "العلاقات الإيرانية السعودية للفترة ما - بين ١٩٩٧-٢٠٠٨ "، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٠ ، السنة ٢٠١٠ ، ص ٢٠١٢.

(٣٩) المصدر نفسه ، ص٩١.

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ص ٧٨-٧٩.

(٤١) العامري ، المصدر السابق ، ص ١١١.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ١١٢.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١١٣.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٤٥)عمارة فرحاني ، نوال قمادي ، الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية– السعودية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي – تبسة ، ٢٠١٦ ، ص ١٤.

(٤٦) أبو جزر ، المصدر السابق ، ص ٨١-٨٢.

(٤٧) عبدالله فالح المطيري ، امن الخليج العربي والتحدي النووي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب والعلوم ، (جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١١ ، ص٥٧.

(٤٨) العامري ، المصدر السابق ، ص ١١٣-١١٤.

(٤٩) الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية ، مواقف الدولية من المشروع النووي الإيراني ، ٦ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٥ ، ص٣ .

(٥٠) بريان فينلاي وجوهان برغيناس وفيرونيكا تيسلر ، أبعد من الحدود في الشرق الأوسط: تفعيل المساعدة على حظر الانتشار النووي لتلبية الحاجات الأمنية/التنموية بواسطة القرار 1540 ، مركز ستيمسون ومؤسسة ستانلي . .www.1540hub.org

(٥١) المصدر نفسه .

.www.1540hub.org

(٥٢) بشير عبدالفتاح ، التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية ، مستشار مجلة الديمقراطية بمؤسسة الاهرام القاهرة ، ص٦٨.

(٥٣) السهلي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨-٧٩.

(٥٤) زينب عباس حسن التميمي ، تاريخ الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة وامن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٣م ، مجلة اداب البصرة العدد ٧٤ ، لسنة ٢٠١٥ ، ص ١٠٢.

(٥٥) صحيفة المدى ، العدد (١٧٠٣) السنة ٧ ، ٢٢ شباط ٢٠١٠.

http://www.almadapaper.com – E-mail: almada@almadapaper.com

(٥٦)عبدالفتاح ، المصدر السابق ، ص٦٨.

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

(٥٨) نزار عبد القادر ، البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأميركية الجديدة ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد ٨٠ – نيسان ٢٠١٢

(٥٩) سعيد عبدالله حارب ، مؤثرات في العلاقات الخليجية الإيرانية ، ندوة " العلاقة في الخليج بين العرب وإيران الثاني والثالث من كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٢ ، الدوحة قطر ، ص ٢.

www.fairforum.org

(٦٠) الاتحاد البرلماني العربي ، البيان الختامي والقرارات الصادرة عن المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي الكويت في ٥- ٦/٣/ ٢٠١٢، ص ١٧.

(٦١) يهودي ألماني ولد في ٢٧ من أيار ١٩٢٣ في بلدة فورث (Furth) في بافاريا ، رحل مع عائلته سنة ١٩٣٨ إلى لندن ومنها إلى نيويورك التي أكمل فيها دراسته الجامعية ، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية في عام ١٩٥٥ عين أميناً على ما يعرف بـ(المؤسسة الشرقية) في إدارة كندي(١٩٦١)، أصبح مستشاراً لثلاث لجان في البيت الأبيض، وفي عهد الرئيس جونسون عين مستشاراً لوزارة الخارجية لشؤون فيتنام، كما أعجب نكسون ببرنامج كيسنجر في السياسة الخارجية، فعرض عليه أن يعمل مستشاراً للأمن القومي عام ١٩٦٩ ولم يتردد وفي هذا المنصب بدأ مرحلة جديدة من مراحل حياته السياسية ، اصبح بعدها وزيرا للخارجية ١٩٧٣-١٩٧٧ .للمزيد انظر: عبدالرزاق خليفة رمضان اللهيبي ، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٢٣-١٩٧٧، ط١ ، دار غيداء ، عمان ، ٢٠١٩، ص ص ٢٥، ٨٨.

Alexander J. Groth , Henry Kissinger and the Limits of Real politic, Israel Journal of Foreign Affairs, Vol : 1 (University of California, 2011) , P112.

(٦٢) كوثر عباس الربيعي ، تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ على دول مجلس التعاون الخليجي (إعادة بناء التوازنات في المنطقة) ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٤ ، ص٥٠.

(63) Suzan Rice, "Obama will use Direct Diplomacy with Iran, Uwww.beltwayblips.dailyroder.com/story/direct_diplomacy_with_Iran , P 2.

(٦٤)علاء مطر، : أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية " مركز دراسات الشرق العربي" في ٢٠٠٦/١٠/٧ ،على الرابط

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-55.htm:

(٦٥) كشك ، المصدر السابق ، ص ٨٧.

(٦٦) السهلي ، المصدر السابق ، ص ٩٥.

(٦٧) صحيفة بلادنا العدد ١٨٤٣، الخميس ٢٦ ذو الحجة ١٤٣٤/ ٣١ أكتوبر ٢٠١٣ .

(٦٨) عبدالقادر نعناع ، في ضرورات النووي الخليجي ملفات خليجية ، مركز المزماة للدراسات والبحوث،٤ ايار مايو ٢٠١٤. /

(٦٩) عثمان بخاش ، تداعيات الاتفاق-الزلزال النووي بين إيران وأمريكا جريدة الراية ، العدد ٢٠ ، ٨ نيسان / ابريل ٢٠١٥ الموقع الالكتروني :

(٧٠) عبد الفتاح ،المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٧١) كشك ، المصدر السابق ، ص ١٥.

(٧٢) فرحاني و قمادي ، المصدر السابق ، ص ٢٦.

(٧٣) ماهر الشريف ، المصدر السابق ، ص ٩.

http://www.palestine-studies.org/ar/ www.palestine-studies.org

(٧٤) فردريك ويري و ريتشارد سوكولوسكي ، تصور نظام امني جديد في الخليج ، مركز الابحاث العالمي ، بيروت ، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥.

(٧٥) اشرف كشك ، توتر العلاقات الإيرانية –الخليجية ، الاسباب التداعيات واليات المواجهة ، دراسات استراتيجية ، شباط ، ٢٠١٦ ، ص ١٥.

(٧٦) ماهر الشريف ، عن اتفاق فيينا :أهميته وتداعياته المحتملة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٨

http://www.palestine-studies.org/ar/ www.palestine-studies.org

(٧٧) عبدالقادر نعناع ، في ضرورات النووي الخليجي ملفات خليجية ، مركز المزماة للدراسات والبحوث،٤ ايار مايو ٢٠١٤. /

(٧٨) السهلي ، المصدر السابق ، ص ٨٤–٨٥.

(٧٩) نويجي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٦–٦٧.

(٨٠) عصام نايل المجالي : تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، دار الحامد. والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١٢٥.

(٨١) المصدر نفسه ، ص ٩٠.

(٨٢) كشك ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

(٨٣) شيرين الطرابلسي ، مملكة الانسانية .. قيم المملكة العربية السعودية وانظمتها ومصالحها في مجال العمل الانساني ، ترجمة :أمنية نوح ، معهد التنمية فيما وراء البحار ، (لندن ايلول / سبتمبر ٢٠١٧) ، ص ١٦.

(٨٤) معتز سلامة ، إيران والأمن القومي العربي ١٩٧٩–٢٠١٦ ، مجلة افاق عربية (القاهرة) ، العدد الاول ، اذار / مارس ٢٠١٧ ، ص ص ٤١–٤٣.

(٨٥) علي ، المصدر السابق ، ص ٨٣.

(٨٦) كشك ، المصدر السابق ، ص ٣١.

(٨٧) سلامة ، المصدر السابق ، ص ص ٤١–٤٣ .

قائمة بالمصادر العربية المترجمة:

1- -Ali, Salim Kata, The Iranian Nuclear Program and Its Impact on the Gulf Cooperation Council Countries, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 55, Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad.
2- Abdel Fattah, Bashir, Regional Implications for the Nuclear Agreement between Iran and the International Six-Party, Advisor to the Journal of Democracy at Al-Ahram Foundation, Cairo.

3- Abdul Qadir, Nizar, The Iranian Nuclear Program in the Scales of the New American Strategy, National Defense Magazine, Issue 80 - April 2012.
4- Ahmed, Saifan, Dictionary of Political, Constitutional and International Terms, Lebanon Library, (Beirut 2004.(
5- Al-Amiri, Ali Muhammad Haddin, "The Iranian-Saudi Relations for the Period - Between 1997-2008," Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies Journal, Issue 30, year 2010, p. 2012.
6- Al-Ammar, Munim, Iranian Nuclear Armament, a Geostrategic View of Its Missions, Strategic Papers, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue (29), February 2000.
7- Al-Badrawi, Amghazi, "The Hidden Factor in the Iranian Nuclear Crisis," Bahrain's Al-Waqt Newspaper, Issue 182, August 26, 2006.
8- Al-Dulaimi, Star, The Iranian Nuclear Program and the Problematic Relationship with the United States of America, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Issue 30, Year 16, January 2005.
9- Alexander J. Groth, Henry Kissinger and the Limits of Real politicians, Israel Journal of Foreign Affairs, Vol: 1 (University of California, 2011.(
10- Al-Hammad, Ayman, Riyadh, a former high-ranking official in the Iranian nuclear file interviewed, Iran is capable of producing a nuclear weapon .. and the tasks of the Atomic Energy Agency are espionage, Al-Riyadh Newspaper, Issue 16167, Friday 12 Dhu al-Qadah 1433 AH - 28 September 2012 AD.
11- Al-Lahibi, Abdul Razzaq Khalifa Ramadan, Henry Kissinger and his role in the Arab-Israeli conflict 1923-1977, 1st floor, Ghaidaa House, Amman, 2019.
12- Al-Mada Newspaper, Issue (1703), Year 7, February 22, 2010.
13- Al-Mutairi, Abdullah Faleh, Arab Gulf Security and the Nuclear Challenge, Master Thesis (unpublished), College of Arts and Sciences, (Middle East University, 2011.
14- Al-Rubaie, Kawthar Abbas, The implications of the events of September 11, 2001 on the countries of the Gulf Cooperation Council (rebuilding balances in the region), Journal of International Studies, Issue 54.
15- Al-Sahli, Abdullah Hammoud, A Gulf Strategic Vision to Confront the Iranian Nuclear Project, Master Thesis (unpublished), College of Strategic Sciences, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2014.
16- Al-Sharif, Maher, on the Vienna Agreement: Its Importance and Possible Implications, Institute for Palestine Studies.
17- Al-Tamimi, Zainab Abbas Hassan, The History of the Iranian Nuclear File and Its Implications for Relations with the United States and the Security of the Arab Region Until 2013 CE, Basra Adab Magazine, Issue No. 74, for the year 2015.
18- Al-Trabelsi, Sherine, Kingdom of Humanity ... the values, regulations and interests of the Kingdom of Saudi Arabia in the field of humanitarian work, translated by: Noah's Wish, Overseas Development Institute, (London, September 2017.(
19- Amara, Qamadi, Nawal, the Iranian nuclear agreement and its implications for US-Saudi relations, Master Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Sciences, Al-Arabi Tebessa University - Tebessa, 2016.
20- Article 4 of the Articles of Association of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf Official website on the Internet

21- Ashraf Kishk, Tense Iranian-Gulf Relations, Reasons for Repercussions and Mechanisms of Confrontation, Strategic Studies, February, 2016.
22- Bakhash, Othman, Consequences of the Nuclear Earthquake Agreement between Iran and America, Al-Raya Newspaper, Issue 20, April 8, 2015 Website:
23- Baladna Newspaper, Issue 1843, Thursday, 26 Dhu al-Hijjah 1434/31 October 2013.
24- Bruce, William, Robert Winderm, Weapons of Mass Destruction, translated and published, Dar Al-Jalil, Amman, 1994.
25- Disagreement, Tamim Hani, Iranian Nuclear Capabilities: An International and Regional Perspective, Al Siyasa Al Dawlia Magazine, (Cairo), Issue 142, October, October, 2000.
26- Finlay, Brian and Bergenas, Johann Tesler, Veronica, Beyond the Borders in the Middle East: Activating Non-Proliferation Assistance to Meet Security / Development Needs by Resolution 1540, the Stimson Center and the Stanley Foundation.
27- Hareb, Saeed Abdullah, influences on Gulf-Iranian relations, Symposium on "The Relationship in the Gulf between Arabs and Iran, Second and Third of December 2012, Doha, Qatar.
28- Hussein, Saad Ali, Iran's nuclear and missile capabilities and their regional and international implications, Asian papers, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 26, 2006.
29- Islands, Fida Youssef Abu, Iranian-Saudi relations and their repercussions on the Arab neighborhood countries 1997-2005, MA thesis (unpublished), Al-Azhar University, (Gaza, 2014.)
30- Kishk, Carmen Wael, Constant and Changing in Iranian Foreign Policy and Political Discourse on the Nuclear File, 2005-2015, Master Thesis (unpublished), Bizet University, 2018.
31- Majali, Issam Nayel, The Impact of Iranian Armament on Gulf Security, Dar Al-Hamid. And Distribution, Oman, 2012.
32- Matar, Alaa: The Impact of Political Changes on US-Iranian Relations, "The Center for Arab East Studies" on 7/10/2006.
33- Nanaa, Abdul Qader, in the necessities of the Gulf Nuclear Issues, Gulf Files, Al Mazama Center for Studies and Research, May 4, 2014.
34- Nanaa, Abdul Qader, in the necessities of the Gulf Nuclear Issues, Gulf Files, Al Mazama Center for Studies and Research, May 4, 2014.
35- Nawiji, Sanaa, The Iranian Nuclear Project and its Implications for the Middle East 1957-2010, Master Thesis (unpublished), College of Humanities and Social Sciences, (University of Muhammad Khaider - Biskra- 2014-2015.(
36- Obaid, Nayef Ali, Gulf Cooperation Council from cooperation to integration, Center for Arab Unity Studies, (Beirut -1996.(
37- Salama Moataz, Iran and the Arab National Security 1979-2016, Arab Prospects Magazine (Cairo), Issue 1, March 2017.
38- Shahak, Israel, Secrets Revealed, Israel's Nuclear Foreign Policy, translated by Hisham Abdullah, Lebanese Printing Company, Beirut, 1997.
39- Suzan Rice, "Obama will use Direct Diplomacy with Iran, Uwww.beltwayblips.dailyroder.com/story/direct_diplomacy_with_Iran.

40- Tawfiq, Muthanna Hamdi, “The Iranian Nuclear Program between the Western Blocker and Iranian Ambition,” Tikrit University's Journal of Legal and Political Sciences, Issue 1, Year 1, 2009.
41- The Algerian Encyclopedia of Strategic Studies, International Positions on the Iranian Nuclear Project, December 6, 2015.
42- The Arab Parliamentary Union, the final statement and the decisions issued by the eighteenth conference of the Arab Parliamentary Union, Kuwait on 5-6 / 3/2012.
43- The Basic Law of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. The official website of the Council on the Internet:
44- The believer, Muhammad Saeed Abd, “Iran and its Nuclear Problems”, Iranian Selections, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue 37, August 2005.
45- The economic agreement and its cooperation on the official website of the Council on the International Information Network (Internet:(
46- The Nuclear Option in the Middle East, the works of the intellectual symposium organized by the Center for Arab Future Studies, Assiut University, 2003.
47- The official website of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, the General Secretariat on the International Information Network (Internet:(
48- Tohme, Amjad Zain Al-Abidin, The European Position on the Iranian Nuclear Program, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies Magazine, Issue 30, year 2010.
49- Were, Frederick & Sokolowski, Richard, Envisioning a New Security Order in the Gulf, International Research Center, Beirut, November 19, 2015.